آيا صوفيا... إسقاطات في غير موضعها

محمد أبو الغيط

في روايته «الرجال والمشانق»، يقدّم الكاتب التركي عزيز نيسين سردا كابوسيا لأحداث سبتمبر/ أيلول 1955، حين اندفعت حشود كاسحة من الأتراك إلى شوارع إسطنبول، تحرق وتدمر كل ما هو يوناني، بعد شائعةٍ عن إلقاء قنبلة على المنزل الذي ولد فيه كمال أتاتورك في اليونان.

تطوّر الوضع إلى استهداف كل ما هو غير تركي، كل الأرمن واليهود أيضا، كل المنازل والمتاجر والكنائس. وصل الأمر إلى مرحلة أن تتم تعرية الرجال، للتأكد من كونهم أتراكا مسلمين عبر الختان، ورُوي عن أفرادٍ تعرّضوا للختان الفوري بالخناجر في الشوارع! ثم تطوّر الوضع إلى استهداف كل ما هو «ليس تركيا بما يكفي»، فتعرّض نيسين نفسه للضرب وتدمير سيارته، لمجرّد أنه لا يرفع عليها العلم التركي.

غزا الجيش التركي، لاحقا، عام 1974، قبرص لمنع حكومتها العسكرية التي حاولت ضمها إلى اليونان، وأسفر هذا عن تقسيم الجزيرة. ومنذ ذلك الوقت، تعترف كل الحكومات التركية منفردة بهذه الدولة، بينما يصنفها القانون الدولي والاتحاد الأوروبي أرضا محتلة.

هذا غيض من فيض حول التوتر التركي اليوناني في العقود الأخيرة، فضلا عن تاريخ حروب يمتد إلى قرون ماضية، أحدثها حرب الاستقلال بقيادة أتاتورك. .. وكل هذه الأحداث سابقة على وجود أردوغان أو تأسيس حزبه، العدالة والتنمية، وتعد مكونا أساسيا في الشخصية القومية التركية بمختلف أطيافها، وهي من أسباب المفارقة العجيبة في أن تندلع معركة عربية - عربية حول تحويل آيا صوفيا إلى مسجد، بشكل أشد ضراوةً من أي خلاف تركي - تركي حول القرار.

لذلك يقدّم مشهد الحاضرين للصلاة الأولى في آيا صوفيا نموذجا مختلفا تماما عن ثنائيات المخيلة العربية، فكان في مقدمة الحاضرين دولت بهجلي، رئيس حزب الحركة القومية المتحالف مع أردوغان، وكذلك حضر محرّم إينجه، المرشح الرئاسي السابق عن حزب الشعب الجمهوري ضد أردوغان، والحاصل على نحو ثلث الأصوات.

جوهر النظرة القومية التركية أن لحظة تحويل آيا صوفيا إلى متحف هي تنازل تركي لصالح الخصوم الأوروبيين، كما أن حالة استياء عام من رفض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي تشمل كل أطراف السياسة التركية. ولا تجوز هنا المقارنات بتاريخ القرون الوسطى، لأنه كان نهج العالم، بينما في هذه الحالة كانت لحظة التحويل إلى متحف في العصر الحديث، لا القديم، لذلك كانت مصدر جدل وتوتر تركي لا يهدأ.

ومن زاوية أخرى، تهيمن حسابات الانتخابات الداخلية على الجميع. اتخذ أردوغان القرار على الرغم من أنه، حتى عهد قريب، كان يعلن مرارا رفضه خطورة ذلك على وضع المساجد في أوروبا، إلا أن تحول القضية ورقة انتخابية خاصة بوجه خصومه المحافظين الخارجين عن حزبه، وهم بوزن أحمد داود أوغلو وعلي باباجان، أدّى إلى تغير الدفة. وفي المقابل، سارع المعارضون إلى الترحيب لمنع فوزه بهذه الورقة منفردا، مع إعلانهم تحفظهم على استغلاله لها سياسيا، للتغطية على أزمات الاقتصاد وغيرها. على سبيل المثال، ميرال أكشنار، رئيسة «الحزب الجيد»، وهو حزب قومي معارض، وكانت مرشحة رئاسية ضده، سبق أن عايرت أردوغان بعجزه عن إعادة آيا صوفيا مسجدا، ولذلك سارعت بتهنئته بحماس.

ولكن في عالم موازٍ، ثمة من لم ير بكل هذا المشهد إلا أن أردوغان الإسلامي الإخواني المتطرّف يغتصب كنيسة، أو بالعكس إن أردوغان بطل الإسلام يزيل تراث أتاتورك. على سبيل المثال، ما ذكره تدليسا المذيع محمد ناصر من أن القوميين في تركيا عارضوا القرار، لأنهم يكرهون الإسلام كما يكرهه القوميون العرب!

لا ينفي ذلك السرد أبدا حق أي طرفٍ داخل تركيا أو خارجها بتبنّي رأي يرفض القرار، لكن المهم هنا هو عدم دسّ معلومات بحت كاذبة، أو القفز إلى استخدام الشحن الطائفي والشعبوي سلاحاً سهلاً.

مرآة التطرف الأيديولوجي عمياء، لكنها ليست خرساء للأسف.

في الأزمة المستدامة... الدولة الأردنية والإخوان

محمد أبو رمان

هل، فعلاً، وصلت الأزمة بين مؤسسات الدولة، في الأردن، وجماعة الإخوان المسلمين الأمّ (لأنّ هنالك جمعية تم تأسيسها في العام 2015 أخذت اسم الإخوان المسلمين في السجلات الرسمية الحكومية) إلى مرحلة حافّة الهاوية؟ أو اللارجعة؟. إذا كان المقصود بذلك أن يتم الإعلان أنّ الجماعة إرهابية وتجريمها واعتبار أعضائها ينتسبون لتنظيم غير مشروع، كما هي عليه الحال في دول عربية عديدة بعد 2013، فالجواب: لا، على الرغم من أنّ الفصل الجديد من الأزمة يغازل تلك السياسات الإقليمية، ويتقارب معها، ولكنه لا يصل إليها.

صعّدت الدولة، في الأيام القليلة الماضية، من الخطاب الإعلامي والتسريبات التي تتهم الإخوان المسلمين باستغلال نقابة المعلّمين لأهدافهم الخاصة. وعملت الماكنة الإعلامية على قولبة الأزمة بين الدولة والمعلمين بوصفه معركة مع «الإخوان». وقبل ذلك كانت محكمة التمييز تصدر حكماً بردّ قرار محكمة الاستئناف، القاضي بإعادة أموال لجماعة الإخوان، وتصف حيثيات قرار التمييز الجماعة بأنّها فاقدة للأهلية القانونية. ومن الواضح أننا في فصلٍ جديدٍ في الأزمة المستدامة بين الدولة والجماعة، وهي أزمة تعود إلى ثلاثة عقود، منذ الانتخابات النيابية 1989، التي أظهرت تحوّلاً جوهرياً في المعادلة الداخلية، أسفر عن تكريس الجماعة بوصفها الحزب الأكبر في المعارضة والشارع، وتراجع التيارات اليسارية والقومية، ولكن إرث العلاقة بين الملك الراحل الحسين بن طلال وقيادات معتدلة في الجماعة ظلّ يمثّل دوماً قنوات خلفية لتبريد أي أزمات داخلية.

كان الربيع العربي محطّة مفصلية، فالجماعة رفضت المشاركة في لجنة الحوار، ووضعت مطالب تمثّل تحوّلاً في طبيعة خطابها السياسي، نظرت إليه الجماعة بوصفه وسطياً، مقارنةً بالثورات التي تعصف بالمنطقة. أما مؤسسات الدولة ففسرته بأنّه أقرب إلى الانقلاب على النظام، وعلى الخطاب التقليدي للجماعة. وهكذا ساهم الربيع العربي في قطع مسافة كبيرة في تجذير الأزمة بين الطرفين، والتي أخذت تعمّق من حالة «عدم الثقة» المتبادل بين الطرفين.

لم يذهب الأردن باتجاه السياسات العربية الحليفة له (مصر، السعودية، الإمارات) في تجريم الجماعة ووصفها بالإرهاب، لكنّه عمل على سياسةٍ مزدوجة؛ من جهة إعادة هيكلة أوضاع الجماعة قانونياً وسياسياً، ومزيدٍ من الأدوات لتحجيمها في الشارع والمجتمع، والثانية تعزيز الأزمة الداخلية، ودعم المنافسين لها، الذين خرجوا من رحم الجماعة. مع ذلك، على الرغم من التطورات الأخيرة، والشدّ الواضح في العلاقة بين الطرفين، فإنّ الوصول إلى سيناريو «أخونة الإرهاب» مستبعدٌ تماماً، وفي الوقت نفسه، العودة إلى المعادلة التقليدية، عندما كانت الجماعة تتمتع بوجود قانوني وسياسي ملحوظ أيضاً غير مطروح في أروقة الدولة، فالبديل هو الوصول إلى قواعد جديدة في العلاقة، وهي في الحالة الأردنية ليست محكومةً بالقواعد الدستورية ولا القانونية، إنّما المتغيرات السياسية الخارجية والداخلية على السواء، فهي التي تصنع مفاتيح الانقباض أو الانبساط في الأزمة.

تحاول الجماعة اليوم الخروج من رحم الأزمة، أو التخفيف من حدّتها، لكن القاعدة الصلبة في أروقة الدولة تأخذ موقفاً معادياً ومتصلباً من الجماعة. في الأثناء، تدرس في الأوساط الإخوانية سيناريوهات بديلة، لعودة الجماعة، منها الاستهداء بالنموذجين، المغربي والتونسي، بنقل الثقل الداخلي إلى حزب جبهة العمل الإسلامي، والفصل بين الدعوي والسياسي، وهي مسائل جزئية تتطلب أيضاً مراجعةً في خطاب الإخوان الدعوي والاجتماعي والسياسي أيضاً.

الصومال وموسم الهجرة إلى الشقاق السياسي

الشافعي أبتدون

ينطبق المثل الشعبي، «عادت حليمة إلى عادتها القديمة»، على الوضع السياسي الصومالي، الملبد بكثير من موجات الفوضى وعدم الاستقرار سياسياً، فما إن تهدأ الأوضاع سياسياً في مقديشو، حتى تدور عجلة دوامة القلاقل السياسية من جديد، فمنذ ثلاثة عقود تطاول الخلافات هرم السلطة، وخصوصا التنفيذية والتشريعية، ولم تسلم الحكومات الصومالية المتعاقبة من نار الخلافات، سيما في ما يتعلق بكيفية تقاسم السلطة وتداولها بين الشركاء السياسيين. وما حصل في أروقة البرلمان الصومالي في 24 الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، بعد سحب الثقة من حكومة حسن علي خيري، دليل قاطع على أن الصومال لم يتحرّر بعد من شرك الفوضى السياسية ومتاهاتها، والقفز على القوانين والدساتير. وبما أن الدستور الصومالي غير مكتمل بعد، تدور عجلة الفوضى، وتجري المؤامرات الكيدية على قدم وساق في المؤسسات الرسمية، ما سيعرقل العمل بالدستور للفصل بين السلطتين، التنفيذية والتشريعية.

الأزمة الدستورية والتملص من الأعراف السياسية سمتان بمنزلة وصمة عار ترافق حياة القادة السياسيين في البلاد، فمنذ عام 2012، كان البرلمان الصومالي مشغولاً بسحب الثقة من رؤساء الحكومات، من دون وجود أسباب واضحة أو تهم تتعلق بعجز تلك الحكومات وتقصيرها عن أداء مهامها، بل تسقط تلك الحكومات لأجندات وتحقيق أغراض سياسية فقط، وتتعزّز تلك الخلافات مع قرب الانتخابات الرئاسية، إذ يتفجر خلاف في كيفية تنظيم الانتخابات، والتحالفات الداخلية ودور القوى الدولية في إذكاء الصراعات الداخلية.

لعل السبب الرئيس الذي اعتمد لطرد الحكومة الصومالية فشلها في تنظيم الانتخابات المقرّرة إجراؤها مطلع عام 2021، وعدم تمكّنها من إيصال البلاد إلى استحقاقات الانتخابات، لكن السؤال هو: هل الحكومة وحدها القاصر أم أن البرلمان جزء من المعضلة السياسية الراهنة، حيث لم يمرّر بعد قانون الانتخابات، فلجنة الانتخابات الوطنية المستقلة اتهمت البرلمانيين بالتقصير في المصادقة على تلك القوانين، فضلاً عن انقسامات بين أعضاء مجلس الشعب الصومالي.

ما لا يخفى أن خطوة إسقاط رئيس الحكومة الصومالية تدخل البلاد منعطفاً سياسياً خطيراً، بل وربما يمكن أن تذهب بسمعة الصومال التي تحققت منذ عقد ونيف، حيث تُفقد الثقة لدى الأطراف الدولية والعربية الداعمة للصومال، فالقفز على القوانين وبنود الدستور أمرٌ يشي بأن السلطة السياسية في البلاد تتطلع إلى البقاء أكثر في الحكم، وبطريقة مخالفة للدستور، الذي ينص على أن تشهد البلاد انتخابات رئاسية مرة بعد كل أربع سنوات، وتنتهي مدة فترة البرلمان الصومالي الحالي بغرفتيه، مجلسي الشعب والشيوخ (329 عضواً)، في ديسمبر/ كانون الأول عام 2020، بينما تنتهي فترة الرئيس فرماجو في فبراير/ شباط عام 2021، وبعدها يمكن أن تدخل البلاد فراغاً دستورياً إذا لم تتوفر آلية محدّدة واتفاقيات سياسية بين الشركاء السياسيين على نظام انتخابات موحد، ففكرة التمديد التي تسعى إليها السلطة الصومالية لا تحظى بتأييد المعارضة السياسية، ولا المجتمع الصومالي الذي أيد تنصيب فرماجو رئيساً للبلاد.

يعتبر المجتمع الدولي (الإتحاد الأفريقي، الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأميركية وجامعة الدول العربية) الداعم الرئيس للصومال بعد الحرب الأهلية، وهم لبنة التطور السياسي الذي شهده الصومال، وتدخلاتهم في الشأن السياسي الداخلي تكون أحياناً مفيدة، بقدر ما هي سلبية ومضرّة في أحيان أخرى، ولكن بيانات الشجب التي صدرت من مقديشو ونيروبي، عبر سفارات دول أوروبية عدة، تؤكد أن هناك ردود فعل عكسية على الرئاسة الحالية، بل إن لغة التحذيرات التي حملتها تلك البيانات تعكس مدى غضب المجتمع الدولي على عزل رئيس الوزراء، حسن علي خيري، وهو ما يحمل الرئاسة الصومالية على بذل مزيد من الجهود لإقناع حلفائها الدوليين بقرار البرلمان، سيما واشنطن التي هدّدت باتخاذ إجراءات ضد الساعين إلى عرقلة جهودها التنموية والسياسية في الصومال. وكان من المرتقب أن تعقد الحكومة الصومالية مؤتمراً تشاورياً حول المستقبل السياسي للبلاد والاتفاق على نموذج انتخابي موحد منتصف أغسطس/ آب، لكن عزل رئيس الحكومة سيزيد طين الخلافات السياسية بين الفرقاء بلة، وربما سيعقد مشهد المفاوضات، وخصوصا من الرئيس فرماجو؛ حيث ستتعزز المخاوف والظنون بين المؤتمرين، سيما رؤساء الولايات الفيدرالية الذين يعتقدون أن الرئيس الصومالي يريد تمديد فترة حكمه من دون التفكير بمستقبل البلاد، وما أنجزه من تقدم سياسي في الفترة الماضية. واللافت أن التوصل إلى اتفاق سياسي يحدّد مصير الصومال ومساره في المرحلة المقبلة صعب المنال في الوضع الراهن، وخصوصا بعد نزع العمود الرئيس للتفاهمات بين الشركاء السياسيين.

> الأزمة الدستورية والتملص من الأعراف السياسية سمتان بمنزلة وصمة عار ترافق حياة القادة السياسيين

المخرج الوحيد للمنزلق السياسي الراهن هو الاتفاق على نظام انتخابي موحد بين المعارضة السياسية ورؤساء الولايات الفيدرالية من جهة والرئاسة الصومالية من جهة ثانية، إلى جانب تشكيل حكومة ائتلاف تكون المعارضة السياسية جزءاً فيها. أما ما عداها من أجندات وسياسات فهي لعبة خطيرة في الزمن الصعب، وتجرّ البلاد إلى الهاوية مجدّداً، وتنسف جهود المجتمع الدولي الذي يسعى إلى الاستثمار في الصومال، وخصوصا ثرواته النفطية والسمكية والزراعية.

يبذل الرئيس فرماجو جهوداً كبيرة في تنظيم انتخابات مباشرة، وتمديد فترة حكمه سنتين على الأقل، من دون أن يصل إلى آلية مشتركة مع معارضيه، الأمر الذي سيهدّد مصير الصومال ومستقبله، ويفتح نار صراعات في مقديشو، فإذا لم يوفق الرجل في تنظيم انتخابات شعبية، وفي إقناع المعارضة بتمديد فترة حكمه، فلا خيار سوى النزول لرغبة معارضيه، والذهاب إلى انتخابات غير مباشرة، لإنقاذ البلاد من أتون الفشل مجدّداً، فإذا لم تتفق الأطراف السياسية على حلول سياسية، لتجنيب البلاد مزيداً من الفوضى، فسيكون التدخل الخارجي أمراً لا مفرّ منه، كما حصل في فترة حكم الرئيس الصومالي الأسبق عبدالله يوسف (2004 - 2008)، الذي أجبر على الاستقالة من منصبه، بعد خلافات حادّة بينه وبين رئيس حكومته. وهذا السيناريو هو المتوقع، وسيكون الأسوأ بالنسبة للرئاسة الصومالية الحالية، فآخر الدواء الكي بالنار.

(كاتب وإعلامي صومالي)

كاريكاتير

فهد

تونس... أزمة هيكلية للنظام السياسي

سمير حمدي

كما كان متوقعاً، اختار رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيّد، تكليف شخصية من خارج القائمة التي رشحتها الأحزاب لمنصب رئاسة الحكومة. لم يكن الأمر من قبيل المفاجأة، كما يحاول بعضهم تصوير الأمر، بل هو جزء من التماشي العام الذي اختاره سعيد، منذ وصوله إلى قصر قرطاج.

منذ توليه المنصب، لم يكن رئيس الجمهورية يخفي عداءه للأحزاب وللمنظومة الديمقراطية التمثيلية (بفضلها وصل إلى السلطة)، وهي مواقف كشفت عنها خطبه المتعدّدة التي كان فيها مجلس النواب في مرمى نيرانه الخطابية. ولذا لم يكن مستغرباً أن يحاول، في كل مرة، تقزيم الأحزاب وإضعاف دورها بما يمنحه الفرصة لمزيد من تثبيت موقعه باعتباره المتحكّم الرئيسي في المشهد السياسي. وقد جاءت الفرصة للرئيس سانحةً مع فشل حركة النهضة في تمرير حكومة الحبيب الجملي، حيث أصبح قرار تكليف رئيس الحكومة الجديد بيد الرئيس الذي وقع اختياره على شخصية سياسية باهتة، إلياس الفخفاخ. وكان الهاجس الوحيد الذي يتحكم في هذا التكليف، مدى ولاء رئيس الحكومة لمن كلّفه، بغضّ النظر عن الأداء والكفاءة والجدارة. وإذا كان الفخفاخ قد انتهى مستقيلاً، تلاحقه شبهات الفساد وقضايا تضارب المصالح، فإن الرئيس، في اختياره الثاني، كان أكثر وضوحاً، فقد جاء بشخصية غير سياسية ذات تكوين إداري، ولا تملك بالتأكيد أدنى خبرة في التعامل السياسي مع الأحزاب في تشعباتها وصراعاتها.

ومن الواضح أن الأحزاب تخشى العودة إلى صناديق الاقتراع، حيث الأكيد أن غالبية الكتل النيابية الحالية ستختفي من على ركح (مسرح) مجلس النواب، فإن سيف ديموقليس المصلَت على الرقاب، أعني التهديد بحلّ البرلمان، سيكون المدخل الذي ستنال من خلاله حكومة هشام المشيشي الثقة النيابية. باستعراض مواقف الأحزاب السياسية ذات الحضور النيابي، يُلاحظ أن أحزاب النهضة وقلب تونس والتيار الديمقراطي وحركة الشعب وكتل أخرى رحبت بتكليف هشام المشيشي، وهي في هذا تسعى إلى المشاركة في الحكومة، غير أن هذا ليس أكيداً، فقد يكون توجه رئيس الحكومة المكلف نحو الاكتفاء بوجوه غير حزبية محسوبة على الدوائر القريبة من رئاسة الجمهورية، وحينها ستعود دائرة النزاع التي لا تتوقف بين حكومة الرئيس الذي يريد الاستئثار بالقرار والبرلمان الذي هو في الأصل يمثل مصدر السلطة الفعلية، حسب النظام السياسي في تونس.

كان واضحاً أن التجاذب السياسي في تونس لن يتوقف عند مجرد فوضى البرلمان وحالة التعطيل المستمر لأداء المؤسسة التشريعية، الذي تتعمده رئيسة الحزب الدستوري الحر، النائبة عبير موسي، تنفيذاً لأجنداتها المعلنة بوصفها استمراراً لنظام الاستبداد السابق، وعامل توتير وفوضى بغرض إفشال مسار الانتقال الديمقراطي.

وقد شهدت الأشهر الماضية التي مرّت على الحياة السياسية التونسية من الأحداث والتجاذبات أكثر مما عرفته السنوات الخمس لحكم الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، حيث كان الوضع العام أكثر استقراراً نسبياً. أما ما يجري الآن من صراع سياسيٍّ، فقد تجاوز حدّه، وأصبح يهدّد بنية النظام السياسي ذاته، هذا إذا أخذنا بالاعتبار الأزمة الاقتصادية الحادّة، وارتفاع نسبة البطالة بشكل صاروخي، وتهاوي سعر الدينار، بالإضافة إلى مؤشر التنمية الذي استقر دون الصفر. حالة من الاحتقان الاجتماعي والركود الاقتصادي تنذر بكارثةٍ فعلية، حيث تتضاعف مسؤولية من يتولى الحكم في مواجهة ملفاتٍ كثيرةٍ عاجلةٍ تنتظر الحل. ومهما كان الكسب من الناحية السياسية لرئيس الجمهورية، فإن هيمنته على الحكومة المقبلة ستجعل كل خياراتها محسوبة عليه، خصوصاً إذا استُبعِدَت الوجوه الحزبية من التشكيلة المقترحة، وهو ما يعني أن توزيع الفشل في حساب المسؤوليات سيكون، في قسطه الأكبر، راجعاً إلى خيارات الرئاسة. وفي المقابل، الكتل البرلمانية إذا سعت إلى استعادة المبادرة عبر إسقاط حكومة الرئيس بعد أشهر، فهذا لن يزيد الوضع إلا سوءاً وانزياحاً إلى التدهور الاقتصادي والاجتماعي. الأزمة التي تعرفها تونس اليوم، وحالة التجاذب بين مؤسسات الدولة التي أصبحت شبه معطلة، يطرحان السؤال عن مصير البلاد في غياب أصوات الحكمة والعقل والشخصيات الوطنية الجامعة القادرة على إدارة حوار وطني شامل، من أجل وضع خريطة طريق للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة. إنه وضع غير مستقر أصبح معه بعضهم يستشعر الخطر على الديمقراطية التونسية الناشئة التي لم تشتد مؤسساتها بعد، ولم تستقر بما يكفي، كي تتجنب سيناريوهات الردة والنكوص إلى زمن الاستبداد وحكم الطغيان. وتبقى دائماً إمكانية الخروج من الأزمات، والسير نحو الحل ممكنة، فقد مرّت تونس بوضعيات انسداد سياسي أشد وأنكى من قبل، واستطاعت بعدها أن تواصل طريقها في اتجاه دولة الحريات والحقوق المدنية.

> توزيع الفشل في حساب المسؤوليات سيكون، في قسطه الأكبر، راجعاً إلى خيارات الرئاسة

(كاتب تونسي)

مآلات جبهة السلام والحرية في شرق الفرات

شفان إبراهيم

تحرّكت المياه الراكدة في المسرح السياسي لشرق الفرات في سورية، عبر حدثين متداخلين في التوقيت والتوجهات، ففي فبراير/ شباط الماضي بدأت حوارات بين المجلس الوطني الكردي والمنظمة الآثورية وتيار الغد والمجلس العربي للجزيرة والفرات، لتشكيل جسم سياسي برؤيةٍ موحدةٍ بشأن مصير المنطقة. تزامن معه بدء الحوار الكُردي - الكُردي برعاية الولايات المتحدة، ثم فرنسا. وكانت السرّية والكتمان العنوان الأبرز لهما، إلى أن أعلن عن اتفاق الكُرد على رؤية سياسية موحدة، ثم ما جاء إعلان جبهة السلام والحرية، في 29 الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، من مؤشرات على إمكانية أن تتحول هذه الجبهة، بعد توسيعها، إلى منصة مستقلة تمثل مكونات المنطقة، بما فيها دير الزور والرّقة، حيث غالبية العشائر العربية المنضوية في المجلس العربي هم من عشائر الرقة ودير الزور وعشائر من العرب في الحسكة. أول المؤشرات أن ما تم هو من الأحداث السورية البارزة خلال السنوات الماضية، حيث لا تدخلات خارجية، ولا اعتراضات إقليمية، ولا توجيهات عابرة للحدود السورية، وهو ما كان واضحاً في وثيقة الإعلان عن التأسيس، والتمسّك بالقرار السوري الداخلي، وبل جاء نتيجة لحوار المكونات في شرق الفرات، وستشهد الجبهة توسيعاً في عدد المكونات، في حال نجاح الحوار الكُردي - الكُردي، حيث ضم «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) إليها، بعد إعادة فك الإدارة الذاتية وتركيبها، لتمثل مكونات المنطقة بشكل منطقي وحقيقي، واحتمال أن تتحوّل إلى منصةٍ مستقلةٍ ضمن أروقة المعارضة، وهو ما سيعني إمكانية إيجاد جسم سياسي معارض جديد، يقوم على أنقاض الائتلاف السوري المعارض.

وثاني المؤشرات أن الجسد السياسي الجديد سيشكل ورقة ضاغطة في إحداث تغيرات في موازين القوى داخل أروقة المعارضة السورية، فالكُرد والآشوريون يملكون أربع ممثلين مناصفة، وخمس أعضاء لمنصة القاهرة ضمن اللجنة الدستورية، إضافة إلى وجود الأطر الثلاثة في هيئات التفاوض، ويبلغ عدد ممثلي منصة القاهرة أربعة أعضاء، إضافة إلى عضو للمجلس الكردي ومثله للمنظمة الآثورية، ما يعني تشكيل قوة سياسية تتمكّن من خلط الأوراق، وإعادة إيجاد تموضعات جديدة ضمن المعارضة السورية، سواء براهنيتها الحالية، أو في حال التوجه صوب إيجاد كتلة سياسية جديدة للمعارضة السورية.

وثالث المؤشرات أن الجبهة الجديدة لن تتعرّض لأي اهتزاز أو ضغوط إقليمية أو دولية، فهي تؤكد على الحل السياسي لسورية وفق قرار مجلس الأمن 2254، ما يعني عدم الاعتراض الأميركي والتركي على تشكيله.

رافقت تلك المؤشرات ثلاثة متغيرات، تتجه صوب خدمة أبناء المنطقة، في مقدمتها أن من أولويات هذه الجبهة السعي نحو تغيير النمطية السائدة لدى المكون العربي تجاه الكُرد، فالغلّ والاحتقان الحاصل نتيجة جملةٍ من المعطيات تجاه الكُرد، وزيادة حدّية التخاطب العربي تجاه الكُرد، ونجاح بعض وسائل الإعلام في حملات دعائية مستندة على عدم تقبل الآخر فكرا، متأسسان لدى شرائح عديدة ضمن المعارضة العربية، إضافة إلى حالة العداء العربي ضد «قسد» والإدارة الذاتية. نقل القضية الكُردية من حالة المظلومية إلى حالة الظالمة، وفق تصوراتهم هم، والأسوأ إنها لم تختص بعرب شرق الفرات فحسب، وبل اتسعت لتشمل قطاعات وكيانات وشرائح مختلفة من المكون العربي في سورية، على الرغم من عدالة القضية الكُردية ومظلوميتها الحقة. لذا إن وجود ممثلين عن أغلب العشائر العربية في مناطق كدير الزور والرقة وجزء من عرب الحسكة، مع ما يمثله أحمد الجربا بوصفه شخصية سياسية مقربة من تركيا ومصر والسعودية والكُرد والمسيحيين، يُمكن لها أن تكسر الجليد السميك الذي فصل بين المكونيْن العربي والكُردي، ويقي المنطقة من حرب عرقية، عملت جهاتٌ عديدة على إنتاجها وتغذيتها وتأجيج نارها.

والمتغير الثاني الذي جاءت به هذه الجبهة، لأول مرة يتحد مكونا المنطقة ضمن إطار سياسي، إذ لا أحزاب ولا كيانات سياسية معتبرة للعرب في عموم شرق الفرات، باستثناء العشائر العربية التي لا يمكن الاعتماد عليها بوصفها أطراً سياسية ذات شخصية اعتبارية.

المتغير الثالث المتعلق بالحوار الكُردي - الكُردي في سورية إن التوصل إلى نتيجة مُرضية، وإعادة التعريف بالهويّة السياسية والعسكرية لـ «قسد»، ستستتبعه إعادة هيكلة هذه القوات مع قوات بشمركة روج آفا وقوات النخبة العربية، وأبناء العشائر العربية، والآشوريين. وبغض النظر عن النسبة والتناسب ضمن الجيش المتوقع تشكيله، فإن نجاح هذا الإطار مع نجاح المساعي الأميركية لتوحيد الرؤية السياسية الكُردية، سيدفع صوب إعطاء ومنح خصوصية مغايرة عن كل سورية، وليس بعيدا أن تتحول هذه المنطقة إلى إقليم فيدرالي خاص، بعد موافقة السوريين، وإنْ كان يبدو صعباً نوعاً ما، على مستوى التسمية بالحد الأدنى من الصعوبة.

ترافق ذلك كله ثلاثة محددات للعملية السياسية السورية، أولها أن حالة الاستعصاء السياسي في سورية متجهة صوب الحل، والمتوقع أن يكون وفق القرار 2254، وإعادة إحياء مسار جنيف. وقد كسر هذا التشكيل السياسي الجديد النمطية التي تماهى معها الناس، وتحديداً في شرق الفرات، فإن هذا الجسم سيعني منافسةً قوية على الصعيد السياسي والتمثيل الشعبي لمكونات شرق الفرات أمام مجلس «سوريا الديمقراطية»، والإدارة الذاتية، حيث أدى غياب الغطاء الدولي عن «قسد» في معركتي غصن الزيتون ونبع السلام إلى إنهاء أي وجودٍ لتلك الكيانات في جغرافية المعركتين، إضافة إلى مناطق درع الفرات. ويعني هذا أن قضية التمثيل والتعبير عن مآلات المنطقة ما عادت مرتبطة بمن يمسك الأرض حاليا، وإن كانت المؤشرات كُلها تتجه صوب أن لا مزيد من الحرب، ولا تدخل تركياً في ما تبقى من شرق الفرات، إلا أن الغياب عن مسارات الحل السياسي التي رسمتها الفواعل الرئيسية في سورية سيعني مزيداً من الإنهاء للسلاح خارج المتفق عليه، ومزيداً من العزلة على الأطراف غير الموجودة في مسار الحل السياسي. والمحدّد الثاني أن الأطراف اتفقت على اللامركزية من دون تحديد نوعها، وربما نجد لامركزية للأطراف كافة، إذ من الصعب جداً إعادة اللحمة السورية كما كانت قبل 2011. يعود هذا الطرح (اللامركزية)، في أحد أقوى أسبابه، إلى فوبيا الفيدرالية لدى عموم السوريين. ومن المحتمل أن نجد نظاما سياسيا لا مركزياً يمنح الأطراف حرية تشكيل هيئات تشريعية، وقضائية، وبرلمانية، وتشكيل برلمان مركزي بنظام الغرفتين.. إلخ، خصوصا أن نمطية التفكير لدى عموم السوريين أن الفيدرالية تعني التقسيم والانفصال.

المحدّد الثالث يخص الكُرد أكثر، وتحديداً المجلس الوطني الكُردي، فإن البنود الواردة في المبادئ العامة والأساسية، وإنْ تطالب بتثبيت دستوري للحقوق الكُردية، وضمان تمثيلهم البرلماني و... إلخ، لكن أعمق مشكلتين تتبلوران خلف هذه الوثيقة، تأتيان أولاً من التسمية التي لم تشر أبداً إلى ما يرمز إلى كُردية المنطقة، ومردّها على ما يبدو البحث عن مشتركات وتقاطعات مع باقي المكونات، لإيجاد طرفٍ سياسي جديد. وربما كمرحلة أولية يُمكن التغاضي عن هذه النقطة. لكن في أثناء كتابة الدستور أو المرحلة المقبلة، سيعرّض غياب ما يُشير إلى ذلك المجلس الكُردي إلى إحراج وضغوط عميقة وكبيرة. والثاني: تم اعتبار المنطقة الكُردية في سورية وحدة جغرافية سياسية متصلة في الحوار الكردي - الكردي، في حين إنها تصطدم مع عدم تحديد أيّ جغرافية سياسية للوجود الكردي في سورية، ضمن وثيقة جبهة السلام والحرية. وفيما لو نجح الحوار الكُردي، ووصل إلى خواتيمه، وانضمت «قسد» للجسد السياسي الجديد (السلام والحرية) ربما تكون الجبهة أو الوثائق الكُردية أمام تغيرات جذرية عميقة جديدة. تتجه مكونات شرق الفرات إلى لم شملها في موقف سياسي موحد، وهي خطوة ستكتمل أكثر عبر نجاح الحوار الكُردي - الكُردي، وما يتطلبه من حصر القرار والوجود بالهويّات السورية فحسب، وإن كان العام الحالي (2020) يُعتبر بداية الحل السياسي لسورية، فإن الموقف الكُردي في الحفاظ على خصوصيته القومية جيوسياسياً يتطلب مزيداً من عقد الصلات والحوارات، وحتى الاتفاقيات مع الأحزاب العربية خارج الجغرافية التي يعيش فيها.

> جسد سياسي جديد سيشكل ورقة ضاغطة في إحداث تغيرات في موازين القوى داخل أروقة المعارضة السورية

(كاتب سوري)

اضبطوها، والأفضل حلّوها

ميشيل كيلو

لم تكن الفصائلية يوما نمط التنظيم العسكري القادر على إلحاق الهزيمة بالنظام الأسدي، أو المؤهل للدفاع عن المناطق التي سيطر عليها، بعد تحوّل القتال ضد مليشيا الأسد إلى حرب تولاها الروس والإيرانيون: القوتان اللتان تمتلكان من القدرات الميدانية، والتقدم التقني، والاحتياطيات البشرية والسلاحية، ما يتحدّى قدرات التنظيمات الفصائلية التي كان عليها، لو أرادت حقا مواجهة الغزو الروسي / الإيراني المباشر، أن تطوّر أشكالا تنظيمية تتخطّى الفصائلية وتبعثرها المكاني وافتقارها إلى قيادة موحدة وخطط عسكرية مهنية، تدمجها في إطار وطني جامع، لطالما رفض معظم قادتها الانضواء فيه، وأحبطوا إقامته.

قاوم معظم قادة الفصائل التخلي عن نمطها التنظيمي الذي استجاب لمصالحهم، وللسلطة «الأسدية» التي أقاموها في المناطق التي احتلوها، وتنعموا بما ومن فيها من موارد ومواطنين، فلا عجب أن رأى السوريون فيهم نماذج تُخضعهم لما اعتقدوا أن الثورة ستحررهم منه: الاستبداد والإجرام.

... وكنت قد كتبت أواخر عام 2014 مطالبا بالتخلي عن الفصائلية، لاعتقادي أنها عسكرة عضوض، تكتم أنفاس الشعب وتقوّض قدرته على المقاومة، وأنه حان الوقت لاستبدالها بتنظيم وطني مقاوم وموحّد، يقوده ضباط مهنيون وأصحاب خبرة، يجيدون وضع (وتطبيق) خطط ميدانية ينفذها جيش تحرير وطني، يضم وحداتٍ صغيرةً وثابتة، تغطي جميع مناطق سورية، وخصوصا التي أخرجت الأسدية منها، ووحدات متحرّكة كبيرة نسبيا، وتعمل على مستوى الأقضية والمحافظات، تنضوي في وحدات أكبر، جيدة التسليح عالية التدرب، تضم خيرة مقاتلي الثورة، وتعمل على المستوى الوطني. تعمل هذه المستويات الثلاثة بإشراف مركزي وتنفذ برامج مدروسة، وتشن هجماتٍ متفرقة ومتواصلة على الأسدية، وتقوم، في توقيت زمني واحد، بهجوم استراتيجي أو أكثر كل عام، لتحرير أوسع رقعة من الأرض، وأكبر عدد من السوريين، وإقامة نظام بديل فيها، يجسد قيم الثورة.

اقترحت ذلك، لأن التجربة الميدانية كانت تؤكد فشل الفصائلية، وإصرار معظم قادتها على التمسك بها، من دون الالتزام بأي قيادة سياسية أو عسكرية، وتبنّي خطط جامعة، يتطلب تنفيذها تبني ممارساتٍ أخلاقية ووطنية تعبر عن تفوق الثورة الإنساني على الأسدية، وتحول بين قادتها وبين إقامة نظم تشبيح وفلتان أمني وأخلاقي حيثما يحلون، وخصوصا في المناطق التي يحتلونها فيحولونها إلى معازل تحتجز مواطنيها الذين يجدون أنفسهم، وقد فرّوا من الأسدية، بين يدي أسديين فصائليين، لا يقلون عنها هم إجراما، ولا يتقيدون بأخلاق أو قانون أو عرف أو دين.

.. واليوم، والأخبار تنقل إلينا صورا كارثية عن تعامل بعض هؤلاء القادة مع الذين أرسلوهم للقتال في ليبيا، وعن انتهاك حياتهم وحقوقهم بأشد الصور إجراما، بينما نرى بأسى وغضب صور عشرات السوريات والسوريين، القتلى والجرحى في انفجارات رأس العين، وصور آلاف المهجّرين منها إلى المجهول، لمجرّد أن قادة الفصائل الذين يحتلونها، ويصادرون أراضي فلاحيها، ويسطون على عوائد عمل مواطنيها، ولا يوفرون من «خدماتهم» أحداً من بناتها وأبنائها: كبارا وصغارا، نساءً وذكورا، يرفضون الخروج منها، بعد أن تظاهروا قبل أيام بالموافقة على إخلائها، لكنهم انقضّوا عليها وأخذوا يدمّرونها، ليثبتوا أن خروجهم منها سيجلب الفوضى والموت والدمار لها، وأن «المحافظة» على أمن ناسها يتطلب بقاءهم فيها. يرفض قادة الفصائل، كذلك، حلها، على الرغم من «انضمامهم» إلى ما يسمى «الجيش الوطني» الذي حوّلوه إلى تجمّع تفكّكه تناقضاتهم وصراعاتهم. إذا كان هذا دور الفصائل وأداؤها .. بربكم، ما الذي يسوغ الإبقاء عليها؟ ولماذا لا تحلّ وينزع سلاحها، إن كانت تمثل خطرا على السوريين، وتحول دون بلوغ أهدافهم، وتضطهدهم وتعتدي عليهم، ويظهر بالتجربة أنها لعبت بفاعلية واقتدار دورا خطيرا في تقويض ثورتهم التي لم يخدمها إطلاقا، بل خدم الأسد ونظامه.

ديمومة القضايا

بيار عقيقي

ما الذي يجعل أي قضية حيّة ومستمرّة؟ تطوير أساليب جذب الأنصار إليها. لم تعد أيديولوجية القضايا كافية لجذب الناس، فالتحوّلات المتناسلة التي دفعت قضايا عديدة إلى الجماد، قتلتها. لا يُمكن، مثلاً، صناعة تلفزيونات في عصرنا الحالي بمعدّات ثلاثينيات القرن الماضي، ويستحيل صناعة هواتف جديدة بمعدات تسعينيات القرن الماضي. القضايا هكذا والأفكار هكذا. أساساً هذا هو جوهر الصراع الأبدي بين الآباء والأبناء، فكيف بالقضايا، مهما كانت محقة؟

حاول أصحاب الأيديولوجيات، الدينية والسياسية استخدام الإنترنت لكسب أتباع جدد، إلا أن الإنترنت نفسه أفسح المجال لمحاربة آخرين لهم، ناقلاً الصراع من الميادين التقليدية إلى مواقع إلكترونية، ثم إلى وسائل تواصل اجتماعي. وكما كان هناك في السابق من يقفز بين الجماهير لينادي بتأييد شخص ما، من دون اعتبارات ومبادئ، بل استناداً إلى غريزة ما أو غسل دماغ، هناك في وسائل التواصل الاجتماعي اليوم جيوش إلكترونية تقوم بالعمل نفسه. طبعاً، لن ينتهي هذا النوع من السلوكيات في وقتٍ قريب، فالبشرية لا تزال «في طور النمو والتشكّل»، نسبة إلى عمرها المديد. يكفي متابعة أمرين، من أمور كثيرة: انتشار مصانع الأسلحة وكثافتها في العالم، والتمييز بين البشر على أسس دينية وقومية وعرقية. تحتاج البشرية إلى الكثير بعد، لكنها الآن في مرحلةٍ سريعةٍ ومكثّفةٍ من التحولات، المفترض أن تؤدي إلى دفع نموّها قدماً.

الأبرز في تحوّلات السنوات الثلاثين الأخيرة أن القضايا تشعّبت بشكل هائل، وبدلاً من المسائل القومية والدينية والسياسية، ارتقت القضايا الاجتماعية سريعاً في سلّم الأولويات، فالتمييز العنصري تجاه الأميركيين من أصول أفريقية في الولايات المتحدة، وصعود النازية في ألمانيا، واليمين المتطرّف في أوروبا عموماً، واضطهاد اللاجئين في كل العالم، والاهتمام بالبيئة والتأثيرات المناخية، وصولاً إلى التعاطف مع طفلة صغيرة أضاعت كلبها مثلاً في بلدٍ ما، كلها أمور جعلت حتى القضايا الثانوية أساسية في هذا العصر. من كان ليتوقع، خلال الكساد الكبير في الولايات المتحدة عام 1929، أن تناقش واشنطن مسألة الحقوق المدنية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته؟ هل كان الجنود السوفييت الذين شاركوا في قمع انتفاضة المجر (1956) وربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا السابقة (1968) ليتوقعوا سقوط منظومتهم بالكامل مطلع التسعينيات؟ مؤكدٌ أنهم لم يفكروا بذلك أصلاً، وهم ليسوا مخطئين في تفكيرهم، بناء على ما قُدّم إليهم وما درسوه في المعلومات الموجّهة التي حصلوا عليها.

ربما قد يعني هذا أن البشرية «تمرّ بمرحلة انتقالية»، غير أنه، وفق مبادئ التطور الإنساني والاجتماعي، كل شيء «يمرّ بمرحلة انتقالية»، وأن هذه المرحلة ليست انتقالية عملياً ومحدّدة بزمنٍ ما، بل دائمة، وأشبه بقطار يتحرّك. المرحلة الانتقالية تطوير ذاتي لكل فرد واستطراداً المجتمعات. ويمكن أن يتّخذ هذا التطوير مسارات سلبية استثنائية، ويمكن أن يكون إيجابياً، ويمكن أن يتعرّض لهزاتٍ كبيرة، قبل أن يستقيم مجدّداً. لذلك، تكمن قوة القضايا، في كل مرحلة من التطوير البشري، في البحث عن نقاط الضعف أو ما يُمكن اعتباره «غير صحيح»، لتصحيحه، مهما كلّف الأمر. ولا يعني عدم نجاحها في المرحلة الأولى «سقوطاً أبدياً»، بل على العكس، الثورات، مثلاً، تصل إلى مبتغاها دائماً، سواء خلال 24 ساعة أو مائة سنة، لكنها تصل، ومحظوظ من يبقى حياً للمقارنة بين عشية اندلاعها ولحظة تحقيق أهدافها.

حالياً، القضية الأساسية في العالم هي فيروس كورونا، وهي يُفترض أن تشرّع الأبواب، في وقتٍ ما، ليس بالضرورة حتى في السنوات العشر المقبلة، على معالجة المنظومة الطبية في العالم وتصحيحها. وهو أمر حتمي، قياساً على تجارب سابقة. وحين تحضر المقارنة في وقتها مع العام الحالي، ستكتشف البشرية أنها تطوّرت كثيراً.

انتخابات أردنية تزيد الصيف سخونة

محمود الريماوي

يستعد الأردن لإجراء انتخابات نيابية في موعدها (العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني)، وهو استحقاق دستوري للمجلس التاسع عشر، يكشف التمسك والوفاء به عن ثقةٍ في النفس، وعن طمأنينة إزاء الجهوزية اللوجستية، وقد راجت بعض الوقت تقديراتٌ أن الانتخابات قد تؤجّل، نظراً إلى الظروف العامة (سبق أن أجلت في تاريخ المملكة أربع مرات)، إلى أن حسم الملك عبدالله الثاني الأمر، وأعلن أن الانتخابات سوف تتم. يصعب تلمس أصداء هذا القرار، إذ إن الاهتمام بهذه المناسبات في الظروف العادية يتفاوت من منطقةٍ إلى أخرى، فالمدن الصغيرة والمتوسطة تكون عادة أشد اهتماما بهذا الاستحقاق مما هو عليه الحال في المدن الكبيرة. وفي السنوات العشر الماضية، أخذ الاهتمام بهذا الاستحقاق يتبدّى بوضوح أكبر بين شرائح رجال الأعمال وممثلي الجمعيات وجماعات المجتمع المدني، عما هو عليه بين الأحزاب التي لا يعرف غالبية المواطنين غالبية أسمائها. على أن ثمة أمورا تشُدّ اهتمام أوسع شرائح المجتمع. وفي مقدمها آثار جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي. هذا على الرغم من أن الأردن يعتبر من أقل دول العالم تضرّرا من ناحية صحية بالوباء. غير أنه لكون الوباء يعرف انتشارا في سائر الدول، بما في ذلك الجوار، فقد توقفت قطاعات اقتصادية عن العمل فترة امتدت حتى 5 الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، فيما حركة الطيران المدني متوقفة بانتظار عودتها أغسطس/ آب الجاري. وقد تأثرت تحويلات الأردنيين المغتربين، فيما تستعد نسبة غير هينة من هؤلاء للعودة. وقد ارتفعت نسبة البطالة كما في سائر الدول. وتأثرت رواتب الموظفين في القطاع العام، وإن بنسبة طفيفة، ولكن هؤلاء، وهم قوام الطبقة الوسطى، يبدون على درجة من الحساسية إزاء مداخيلهم التي لا يرونها عالية. وهكذا، وبحكم ترابط الاقتصادات وتبادل التأثيرات بين الدول، يتأثر الأردن مثلا بانخفاض أسعار النفط والغاز، مع وجود زهاء مليون مغترب في دول الخليج.

وتمتد آثار الجائحة وانعكاساتها على الأجواء المتوقعة للحملات الانتخابية، إذ تحظر أوامر الدفاع تجمع أكثر من 20 شخصا، وقد جرت العادة على إقامة تجمعاتٍ تتخللها ولائم أحيانا، ولئن كانت الحملات تجري أساسا في زمننا على منصات التواصل والوسائل الرقمية، فإن من المنتظر أن تشهد هذه الوسائط ما يشبه سوق عكاظ، أو هايد بارك افتراضيا شاسعا وهائلا ومضطرما، ما يصعب تمييز الرأي العام وتدقيقه فيها، ناهيك عن السلطات. وهي المرة الأولى التي تجري فيها انتخابات في مثل هذه الظروف التي تفرض، بطبيعتها التقييدات، وخصوصاً التباعد، وهو ما يتعاكس مع الأجواء المعهودة للحملات الانتخابية التي تتسم بالتقارب.

ومن المتوقع، على الرغم من شيوع هذه الأجواء أن لا تخلو الحملات من سخونة، وبعضها يتم تمهيدياً بصورة غير رسمية في التجمعات والحلقات والملتقيات، في الأشهر المتبقية من فصل الصيف الذي جاء أسخن من المعتاد، فأزمة نقابة المعلمين الموقوفة التي تضم 140 ألف عضو تثير الاهتمام (أمر النائب العام بحظر النشر عنها). وثمّة حساسية متزايدة من الحراكات، خلافا لما كان عليه الوضع في العامين الأخيرين، وخلافا لما أشاعته حكومة عمر الرزاز من أجواء مطمئنة. وإذا كان الظرف العام الاقتصادي، والوبائي على الرغم من انضباطه، يتطلب حقاً التحلي بروح أكبر من المسؤولية لدى الجميع، وتفادّي الانزلاق لأيٍّ من أشكال التسيب أو التعطيل، خصوصا أن المجتمع يضم شرائح متضرّرة من تداعيات الجائحة بأكبر من الضرر الذي لحق بموظفي القطاع العام، إلا أن التوازن، في جميع الأحوال، يظل مطلوبا من جميع الأطراف في هذه المرحلة الحساسة، والتي قد يصح وصفها بالانتقالية ما بين ظروف الوباء وتداعياته، والتطلع إلى التعافي منه على مختلف الصُّعد.. فكما أن هناك توازنا يؤخذ في الاعتبار بين مقتضيات تنشيط الاقتصاد وتقييدات الوباء، كذلك فإن هذا التوازن مطلوبٌ بين مقتضيات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحرص على التزامات حرية التعبير والحريات العامة.

ومما يسخّن الأجواء خارج النطاق الداخلي المحض ما تبثه وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مساعٍ تقوم بها جهات

> مناسبة الانتخابات سوف تثير حيوية سياسية و«إعلامية» واجتماعية، بعد فترة من الركود فرضتها ظروف الجائحة

إسرائيلية نافذة للسير في إجراءات ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، ولكن مع محاولة التفاهم مع أطراف عربية، وبما لا يمسّ الاتفاقيات المبرمة. وإذ يلقى الموقف الأردني الرسمي تقديرا داخلياً عاليا، خصوصاً أن الأردن كان في طليعة الدول العربية التي أعلنت الرفض الحازم لإجراءات الضم، وقبل ذلك رفض صفقة ترامب. نتنياهو، إلا أن الرأي العام يتوجس من ألاعيب إسرائيلية لتمرير الضم على دفعات، وبقدرٍ من التباعد الزمني. وأن يتم وضع الجميع، وأولهم أصحاب الشأن الفلسطينيون، تحت سطوة الأمر الواقع. ومن هنا، ترتفع أصواتٌ، بعضها من رجالات دولة سابقين، أن يوضع مجمل العلاقات الإسرائيلية الأردنية على المحك، ومنها المشاريع ذات الغلاف الاستثماري التي نصت عليها الصفقة، وتحت أنظار الإسرائيليين في حال استمرار بنيامين نتنياهو، والمتحالفين معه، في هستيريا اللصوصية، بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس ومقدساتها، وغور الأردن (المقصود الجهة الفلسطينية من الغور غربي نهر الأردن).

لا شيء يعيب الالتزام باستحقاق دستوري، بل على العكس، فإن التقيد والمضي به دليل سلامة وعافية. وقد جاء الإعلان عنه وسط انشغال الناس بهمومهم، وما يستشعرونه، مثل شعوب أخرى، من غموض حول المستقبل في ظروف الجائحة وتداعياتها السلبية المستمرة. وقد أدّى هذا الانشغال إلى سريان انطباعات عامة بعدم توقع إجراء الانتخابات في موعدها، وتشهد على ذلك ضآلة المناقشات حول قانون الانتخاب، والذي يجمع بين الصوت الواحد والقائمة من غير أن يصنع فرقا كبيرا عن القانون السابق، غير أن المناسبة سوف تثير، في جميع الأحوال، حيوية سياسية و«إعلامية» واجتماعية، بعد فترة من الركود فرضتها ظروف الجائحة، ومعها ما يغري المراقب والمعني بالتعرّف على موازين القوى الاجتماعية في آخر أطوارها وتحولاتها، وكما سوف تتكشف خلال إجراءات الترشح والحملات الانتخابية، كما في نتائج الصناديق.

(كاتب من الأردن)

هل من توافق روسي تركي بشأن ليبيا؟

عمر كوش

تكثفت في الآونة الأخيرة دعوات أممية وغربية للعودة مجدداً إلى طاولة المفاوضات في ليبيا، وتسارع حراك ديبلوماسي، دولي وإقليمي، يرمي إلى إيجاد مخرج سياسي للوضع المتأزم في ليبيا، وإنهاء حالة التوتر والتصعيد العسكري، والتمكّن من نزع فتيل الأزمة قبل انفجارها في مناطق التوتر العسكري في وسط ليبيا، وخصوصا في سرت وقاعدة الجفرة.

وشهدت عدة عواصم لقاءات ونقاشات بين رؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء خارجية ومنظمات دولية وإقليمية فاعلة ومتدخلة في الوضع الليبي، في ظل استمرار الاتهامات المتبادلة والتهديدات بين دول متدخلة في الأزمة الليبية، وخصوصا بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية من جهة، وتركيا وفرنسا ومصر وسواها من جهة أخرى. وحملت التطورات الأخيرة متغيرات وتحولات في الوضع الليبي، أفضت إلى تحوّل كل من تركيا وروسيا إلى لاعبين أساسيين في ليبيا، حيث تدعم تركيا حكومة الوفاق، برئاسة فائز السراج، فيما تدعم موسكو الطرف المناوئ لها. ولذلك تتجه الأنظار إلى ما تتمخض عنه الاتصالات والمشاورات ما بين المسؤولين الروس والأتراك بشأن الوضع في ليبيا، والتي لم تنقطع منذ أطلق الرئيسان، التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين، مبادرة عقب لقائهما في إسطنبول في الثامن من يناير/ كانون الثاني الماضي، تهدف إلى تهدئة الوضع على الأرض في ليبيا، وإعداد أرضيةٍ مناسبةٍ، من أجل عملية سياسية تحقق مصالح الدولتين.

ويبدو أن الطرفين، الروسي والتركي، لا يريدان حدوث أي مواجهة عسكرية بينهما في ليبيا، ولو بطريقة غير مباشرة، ولذلك يركزان على كيفية التوصل إلى التهدئة وخفض التصعيد، وإلى توافقات تفضي إلى وقف إطلاق النار في ليبيا، في إطار مخرجات مؤتمر برلين الذي عقد في 19 يناير/ كانون الثاني الماضي. ولذلك أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ونظيره التركي مولود جاووش أوغلو، على «ضرورة مواصلة تبادل الآراء، حول سبل تطبيع الوضع في ليبيا، ووقف النار، وعقد الحوار الليبي بمشاركة الأمم المتحدة»، حسبما أعلنته الخارجية الروسية. وعلى هذا الأساس، جدّدت كل من تركيا وروسيا «التزامهما القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها، وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة»، وذلك بعد مشاوراتٍ أجراها وفد روسي مع نظيره التركي في أنقرة في 22 الشهر الماضي (يوليو/ تموز الماضي)، وتمخض عنها ما يمكن تسميته توافقاً تركيا روسياً على «تشكيل مجموعة عمل مشتركة حول ليبيا، وعقد أول جولة مشاورات في موسكو قريباً»، حسب البيان المشترك الذي صدر عقب اللقاء، واعتبرا فيه أن «لا حل عسكريا للأزمة في ليبيا، ولا يمكن حل المشكلة إلا عبر عملية سياسية بقيادة الليبيين ورعايتهم وبتسهيل من الأمم المتحدة»، كما أكدا على ضرورة الاستمرار في مكافحة الأشخاص والكيانات الإرهابية في ليبيا المحدّدة من مجلس الأمن. وشدّدا على عزمهما حيال مواصلة الاتصالات الثنائية بهدف ضمان أمن ليبيا واستقرارها وتحسين الوضع الإنساني. والأهم أن كلا من روسيا وتركيا اتفقتا «على مواصلة الجهود المشتركة بما فيها تشجيع الأطراف الليبية بهدف تهيئة الظروف من أجل إعلان وقف إطلاق نار دائم، وتعزيز الحوار السياسي بين الليبيين بتنسيق مع الأمم المتحدة، وبشكل يتناسب مع نتائج مؤتمر برلين، إلى جانب ضمان الوصول الإنساني الآمن، ودعوة الأطراف إلى اتخاذ التدابير لضمان إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة لجميع المحتاجين». ولعل

> تركز روسيا وتركيا على كيفية التوصل إلى التهدئة وخفض التصعيد وتوافقات تفضي إلى وقف إطلاق النار

السؤال الأهم يتعلق بالكيفية التي سينعكس بها هذا التوافق الروسي التركي على الوضع الميداني والسياسي في ليبيا في المرحلة المقبلة، خصوصا أن الدول المتدخلة وأطراف الصراع في ليبيا لم تظهر أي تجاوب مع الدعوات الدولية والأممية إلى التهدئة، ولم تكترث بالمساعي التي تُبذل في سبيل البحث عن حل سياسي، بل واصلت الحشد العسكري والتصعيد. ولكن الملاحظ أن تركيا أضحت تطالب بأن يتضمن أي اتفاق بخصوص ليبيا انسحاب قوات اللواء الليبي المتقاعد، خليفة حفتر، من سرت والجفرة، بينما لا توافقها روسيا على ذلك، بل تطالب بضرورة مشاركة حفتر في أي نقاش حول ليبيا، ولذلك لا تعبر نتائج اجتماع الوفدين، الروسي التركي، عن تقارب كامل في رؤى الجانبين بشأن الوضع في ليبيا.

وعلى الرغم من التصعيد في الوضع الليبي، خصوصا بعد الإعلان المصري عن الاستعداد لإرسال قوات إلى ليبيا، إذا حاولت حكومة الوفاق الوطني والقوات التركية السيطرة على سرت، إلا أن الطرفين، الروسي والتركي، لا يرغبان في مزيد من التصعيد العسكري، ويفضلان التوصل إلى تفاهمات سياسية، يراعي فيها كل طرفٍ مصالح الآخر، على غرار ما أبرمه ساسة البلدين من تفاهمات واتفاقات خلال تطورات الملف السوري في السنوات السابقة. وبالتالي، ستستمر الاتصالات والمشاورات بين مسؤولي البلدين حول الملف الليبي إلى حين توصلهما إلى توافق يراعي مصالح البلدين، مع تمسّك كل منهما بما حققه على الأرض، وبشكل يمكّنهما من التحكم بالقرارين، السياسي والعسكري، في ليبيا.

(كاتب سوري)

آثارٌ جانبية لعاصمةٍ إدارية

خديجة جعفر

استيقظ القاهريون صبيحة يوم 19 من الشهر الماضي (يوليو/ تموز) على وقع خبر أليم أحزن كثيرين منهم؛ إذ أقدمت سلطاتٌ مختّصة على هدم مقابر تاريخية عديدة تقع في نطاق «مدينة الموتى»، التجمع الجنائزي الهائل الذي يضمّ «جبّانات» عديدة، يقع في إطارها ما لا يقلّ عن 75 أثرًا، يعود أقدمها إلى إنشاء مدينة الفسطاط التاريخية في القرن السابع الميلادي. وتُقدّر نسبة ما تضمه هذه المنطقة من آثار بـ 15% من مجموع الآثار الإسلامية في مصر.

قُدّمت الجبّانات، وما تحمله من تاريخ المدينة العريقة المُتعبة، لمحورٍ مروريّ جديد تعتزم الحكومة إنشاءه ليصل بين ميدانين رئيسيّين، ولكنّ مدينة الموتى اعترضته فواجهها «البلدوزر» الحديث، ساحقًا تحته رفات الأجداد وذاكرة المدينة وتاريخ أبطال أحداثها. وممّن دُمّرَت مدافنهم: الفيلسوف المصري أحمد لطفي السيد، وزير المعارف ثم الداخلية ورئيس مجمع اللغة العربية ومدير الجامعة المصرية وأحد روّاد الثقافة والنهضة في النصف الأول من القرن العشرين. كما دُمّرت مدافن أسرة عبود باشا، الاقتصادي المصري وأول مدير مصري لشركة قناة السويس، وحسن باشا صبري المحامي الذي تولّى منصب رئيس الوزراء، و نازلي هانم حليم، ابنة محمد عبد الحليم باشا وحفيدة محمد علي باشا الكبير، وأحمد عبد الوهاب باشا الذي كان وزيرًا مرّات في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته.

كتب كثيرون من أبناء أصحاب المدافن المهدّمة وأحفادهم شهاداتهم في تدوينات باكية على صفحات التواصل الاجتماعي. إذ كتب يحيى نور الدين طرّاف تدوينة بعنوان «وبُعثِر من في القبور»، قال فيها إنّ مسؤول الهدم منح مهلة أقل من 12 ساعة إخطار حتّى يتسلم رفات أبيه الراقد في المقبرة المهدمة، بل لم يصل إليه من قبل أيّ إخطار بنزع ملكية المقبرة، ما جعله يصف هذا بأنّهُ «صنيع دولة احتلال تحكم بالقوة الغاشمة».

وكتب أدهم نديم أنّ جدّه الأكبر مدير مطبعة دار الكتب تملّك المقبرة عام 1930، وتوافد عليها من رفات عائلته أربعة أجيال، فذهب هذا التراث الآن مع الريح. وأصبحت ذاكرته تخص أصحابها فقط، ولا تنتمي إلى تاريخ المدينة في شيء. وكتبت شريفة التابعي تقول إنّها لم تعرف أنّ رفات والدها مهدّدٌ سوى في لحظة الهدم ذاتها ما جعلها في حالة صدمة وذهول... هذا ما كتبه بعض أحفاد أصحاب المدافن التي هدمت، ناهيك عمّن لم يكتب، وعمّن لم يوثّق هذه الآثار التي تحولت إلى العدم بين عشية وضحاها.

ارتفعت أصواتُ معماريين وعمرانيّين وآثاريّين وعموم المهتمين بتراث القاهرة وتاريخها وذاكرتها، منددّين بهذه الأعمال التخريبية، ومؤكدين أهمية نطاق القاهرة الجنائزي، ومنبهين على تفرد المدينة الجنائزية القديمة التي لا يوجد مثلها في مدن العالم. من هؤلاء الخبراء جليلة القاضي، خبيرة التخطيط العمراني ومؤلفة كتاب «مدينة الموتى» (بالفرنسية ثم تُرجم إلى الإنكليزية)، والذي يُعدّ الكتاب الوحيد في مكتبة الآثار الذي يوثق المدينة المهدّدة توثيقًا كاملاً، فبعد أن أكّدت أنّ مدينة الموتى بأكملها تُعدّ «محمية تاريخية» طبقًا للقانون 119 لعام 2008. وبحسبه، لا تفرقة بين الأثر «المسجّل» الذي مرّ عليه مائة عام والأثر «غير المسجل» الذي مرّ عليه أقل من ذلك. بل وذكرت القاضي أنّ مدينة القاهرة التاريخية بأكملها أدرجت في نطاق «الآثار العالمية» عام 1979، ما يعني وجوب عدم المساس بالمدينة التاريخية على أقلّ تقدير.

وقّع المهتمون بيانًا يطالبون فيه بوقف أعمال الهدم، والتراجع عن مشروع محور الفردوس الذي تسبب في هدم تراثٍ لن يُعوّض، والذي يشوّه الصورة البصرية للمدينة ويقطع اتّصالها وتاريخيتها. ويقول البيان إنّ هذا المشروع كان قد طُرِح في عام 2014 ثمّ أُوقفه «الجهاز القومي للتنسيق الحضاري»، بعد أن تدخلت شخصيات عامة مع مهندسين ومعماريين

> قوانين ولوائح ومناشدات الخبراء لم تفلح في حماية القاهرة وتاريخها وآثارها أمام إرادة الحكومة

وباحثين في مجال التراث، وقدموا بلاغًا للنائب العام عام 2014 ضدّ وزير الثقافة والآثار ورؤساء الأحياء للمخالفات الجسيمة التي طاولت القاهرة التاريخية، بحسب ما كتبت جليلة القاضي.

ولكن هذه القوانين واللوائح ومناشدات الخبراء لم تفلح في حماية القاهرة وتاريخها وآثارها أمام إرادة الحكومة التي بدأت مشروعًا تطويريًا في القاهرة عام 2015 يهدف لحماية النظام الحاكم الجديد وضبط المدينة المتشعبة. وبدأ المشروع ببناء «عاصمةٍ إداريّة» في أقصى شرق محافظة القاهرة، وانتقلت بالفعل الوزارات والمصالح الحكومية إلى مدينة القاهرة الجديدة. ومن المتوقع أن تنتقل الوزارات، مرة أخرى، من القاهرة الجديدة إلى العاصمة الإدارية، حين انتهاء بنائها.

وفي السنوات الخمس الأخيرة، لوحظت كثرة مشروعات الجسور (الكباري) والمحاور المرورية الجديدة التي تهدف إلى التسهيل المتزايد لحركة المرور في القاهرة لربطها السريع بالعاصمة الإدارية، فمشروع محور الفردوس ليس منفردًا قائمًا بذاته، بل يقع في إطار مشروع أكبر، يهدف لتطوير القاهرة بشكل يخدم مصلحة انتقال مقر الحكم إلى العاصمة الإدارية. ويحتاج النظام الجديد شبكة طرق سريعة وجديدة وواسعة، تضمن الانتقال السريع للمركبات الأمنية لضبط المدينة الضخمة في دقائق. وبالتالي، لا يُراعى أمام هذا الهدف الحُكمي السياسي أيّ اعتبار آخر، فذاكرة المدينة وجمالياتها وتراثها وتاريخها ورفات أبطالها وقداسة أمواتها لا تُعدّ أكثر من «آثار جانبية» على هامش متن سيطرة النظام الحاكم الجديد على المدينة المتشعبة، وعلى أي حركة بشرية قد تنتفض في شوارعها مستقبلاً، كما حدث وانتفضت في شوارعها منذ عقد.

(كاتبة مصرية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads